

المحاضرة الأولى: مفهوم علم السكان وعوامل نشأته وتطوره

تمهيد: سمح التزايد السكاني التسارع الذي يشهده العالم المعاصر من تعاضم أهمية الدراسات السكانية، وتوسع نطاق البحث فيها في أشتى أقطار المعمورة، وذلك لما لها من أثر مباشر في الكثير من المتغيرات الدولية منها والمحلية، كما سيتضح لنا بعض ذلك في المضامين المعتمدة ضمن محاور هذه المقياس، مستبقين في تحصيل ذلك الإحاطة بكل الجوانب التي تمكن من تعميق فهمنا بهذا الحقل المعرفي، وذلك ضمن سياق تفصيلي متدرج توزعت نقاطه على محاضرتين، ركزت الأولى منهما والتي هي محور حديثنا في هذه المحاضرة، على إيضاح مفهومه وأهميته إلى جانب عوامل النشوء ومراحل التطور التي عرفت مسيرته حتى الآن.

أولاً. مفهوم الديموغرافيا: يقتضي الحديث عن علم السكان وإدراك مدى أهميته في ميادين الحياة المختلفة، التوقف ملياً عند الاشتقاق اللغوي لهذا المصطلح وظروف تبلوره، وصولاً إلى الدلالة الاصطلاحية له، بما تنطوي عليه من تفاوت بين معنيين يتنازعانه، أحدهما ذو معنى ضيق، والأخر يتسع بنطاقه إلى فضاءات أوسع سنقف عليها في التناول اللاحق.

1) الاشتقاق اللفظي: حظي علم السكان في مسيرة نشأته وتطوره بعدد من المسميات، فأطلق عليه البعض مسمى الإحصاء الحيوي، في الوقت الذي سماه **إميل دوركايم** تحت تأثير المد التصاعدي للفلسفة الاجتماعية بالـ المورفولوجيا الاجتماعية، وذلك للدلالة على دراسة السكان وأحوالهم من منظور اجتماعي، قبل أن يستقر به المطاف في الأخير عند مصطلح الديموغرافيا، والذي تم استخدامه لأول مرة من قبل العالم البلجيكي **GUILLARD ASIL** "أسيل غيار"، وذلك في الكتاب الذي أصدره سنة 1855 تحت عنوان "مبادئ الإحصاء البشري أو الديموغرافيا المقارنة"، وهو المصطلح الذي جرى اشتقاقه من لفظتين يونانيتين، وهما: **DEMOS** وتعني الناس أو السكان، و **GRAPHY** والتي تشير إلى معنى العلم أو الدراسة الوصفية، لتصبح العبارة في دلالتها الإجمالية تعني العلم المهتم بوصف السكان ودراساتهم دراسة إحصائية.

2) تعريف الديموغرافيا: أقدم الكثير من المهتمين بهذا الحقل المعرفي، على إيراد عدد من التصورات الاصطلاحية الخاصة به، والتي كان القصد منها التوصل إلى صياغة مضبوطة لمعانيه الحقيقية، والتي كان أولها ما عبر عنها **أسيل غيار** في قوله أهما: "تمثل التاريخ الطبيعي والاجتماعي للجنس البشري، وهو بالمعنى الضيق الدراسة الرياضية للسكان من حيث تحركاتهم العامة وأحوالهم الفيزيائية

والحضارية والفكرية والأخلاقية". وهو التعريف الذي أتسم بقدر من العمومية والغموض، الذي يكتنف عادة مجموع المساعي الأولى الهادفة لضبط معنى دقيق لأي حقل معرفي ناشئ. وهي المحاولات التي توالى بعد ذلك، من ذلك ما أقدم عليه الباحث الأمريكي ويلكوكس Wellcox، والذي استعرض في كتابه المكنى ب: "دراسات في الديموغرافيا الأمريكية" الصادر في سنة 1940، عددا من التعريف التي ظهرت لهذا المصطلح، والتي أظهرت حجم التباين بين المعاني المختلفة لها، وانتهى من خلالها إلى أن هذه الكلمة تستخدم اليوم عموما لتدل على دراسة الظواهر ذات الصلة بالسكان، مثل المواليد والوفيات والهجرة وكذلك دراسة العوامل التي تؤثر في هذه الظواهر. وهو المعنى الذي يكاد يتفق مع ما ذهب إليه دنيس رونج D. WRONG في قوله بأن: "الديموغرافيا تتناول أعداد السكان وتوزيعهم في منطقة ما، والتغيرات التي تطرأ على أعدادهم على مر الأيام، والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى هذه التغيرات، وما دام الناس يولدون ويموتون ويغيرون من أماكن إقامتهم باستمرار، فإنه تظهر هناك عوامل ثلاثة وهي: المواليد، الوفيات، الهجرة، والتي تسهم أكثر من غيرها في تحديد حجم السكان ونموهم، وهي تمثل الموضوعات الأساسية في الديموغرافيا".

هذه المجموعة من التعاريف، تسمح لنا من التمييز بين نوعين من المعاني المقاربة لمصطلح الديموغرافيا، يتسم النوع الأول منها بالضيقة ويمكن في إطاره تعريفها بأنها "تدرس حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم والتغيرات التي تطرأ عليهم" حيث يقصد ب:

➤ **حجم السكان:** عدد الوحدات أو الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع...

➤ **التوزيع:** يشير إلى ترتيب السكان من حيث المكان والزمان، ويندرج ضمن هذا التوزيع مثلا سكان الأرياف والمدن خلال فترة زمنية محددة.

➤ **التركيب:** ويعني بعض الخصائص الديموغرافية كالسن، الجنس، الحالة الزوجية...

➤ **التغير:** ويدل سواء على الزيادة أو النقصان الحاصل في مجموع السكان، أو أحد العناصر المكونة له، وذلك عن طريق الولادات، الوفيات، الهجرة... وهو المعنى الذي يؤكد أيضا لين سميث في قوله: "أن الديموغرافيا في تناولها لظواهر الحجم والتوزيع والتكوين والتغير، تهتم بالحقائق التي يمكن التعبير عنها في صورة كمية لأن مادتها تقوم على الأرقام، فهي بذلك تتوقف عند حد التحليل الإحصائي للسكان، الأمر الذي يجعل البعض يطلق عليها اسم التحليل الديموغرافي أو الديموغرافيا الشكلية، حيث أنها تجري معالجات للعلاقات الكمية بين الظواهر الديموغرافية وتحررها من ارتباطها بغيرها من الظواهر". أما المعنى الأوسع لها، فإنه يستهدف دراسة خصائص إضافية عن الوحدات التي يتم دراستها كالمسلمات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتعلق السمات الاجتماعية بالانتماء، والإثنية، القومية، الدين، اللغة، الحالة الزوجية، المكانة الأسرية، مكان الولادة، التعليم، التحصيل الدراسي... في حين

تضم السمات الاقتصادية النشاط الاقتصادي، الحالة العملية، المهنة، الصناعة، الدخل، مستوى المعيشة... وذلك إلى جانب سمات وخصائص أخرى مثل: الميراث الجيني، الذكاء، الصحة... كما قد يمتد اهتمام الديموغرافيا بمعناها الواسع إلى تطبيق بياناتها وتناجها على عدد من الحقول الأخرى، من خلال دراسة المشكلات المتعلقة بالعمليات الديموغرافية، والتي تتعلق عادة بضغط السكان على الموارد، التلوث البيئي، التحضر الشديد، التنظيم الأسري، تحسين النسل، المشكلات الحضرية، القوى العاملة، سوء توزيع الدخل، البطالة والفقر وما إلى ذلك، وهي السمات التي نادرا ما يتم معالجتها من قبل المصادر الاعتيادية للبيانات الديموغرافية، حيث يتم غالبا التغاضي عنها وإهمالها. وهو المعنى الذي يؤكدته كل من: **هوسر Hauser** و**دكنن Duncan**، واللذان أجمعا على أن الديموغرافيا في إطارها الواسع، تتضمن إلى جانب التحليل الديموغرافي الدراسات السكانية، أي أنها لا تقتصر على دراسة المتغيرات السكانية فقط، بل تشمل إلى جانبها أيضا دراسة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات السكانية ومتغيرات أخرى (الاجتماعية، الاقتصادية، البيولوجية، وراثية، جغرافية...)، وذلك ليس في وضعها الراهن فحسب، بل تتناول بالوصف والتحليل وضعها في الماضي والمستقبل، وتستقصي التغيرات التي طرأت عليها في الماضي وتلك المتوقعة في المستقبل.

ثانيا. عوامل نشأة وتطور علم السكان: نشأ علم السكان كمحصلة لتضافر مجموعة متنوعة من العوامل والظروف، والتي عملت على إيجاد الحاجة الماسة لوجوده وخلق البيئة المناسبة لتطوره، وهي التي يمكن إيجازها اجمالا في النقاط الأربعة (04) الآتية:

1) الانفجار السكاني: ظل النمو السكاني طيلة العهود الماضية يتسم بطابع دوري، يمر فيه معدل النمو بدورات ارتفاع وانخفاض على مستوى العالم كله، وهو ما جعل خط النمو السكاني ثابتا عند نفس المستوى تقريبا، مع بعض الارتفاعات والانخفاضات الضئيلة والمؤقتة، غير أن الذي حدث منذ منتصف القرن السابع عشر ناقض المألوف عليه، وسمح بتحقيق قفزة نوعية في عدد السكان منذ ذلك الحين، حيث أصبحوا يقدرون ب 2.5 مليار/ن في ظرف 03 قرون، بعدما لم يكن يتجاوز عددهم 1.5 مليار/ن في سنة 1650، حيث أن متوسط الزيادة في عدد السكان كل 10 سنوات اعتبارا من القرن 17 كان يقدر ب 2.7%، وقد أصبح هذا المتوسط في النصف الأول من القرن 18 يقدر ب 3.2%، قبل أن يرتفع في النصف الثاني من ذلك القرن إلى 45%، في حين قدرت في النصف الأول من القرن 19 ب 5.3%، وفي النصف الثاني منه ب 6.5%، أما في مطلع القرن 20 فكان عدد سكان العالم يتزايد بما معدله 8.3% في كل 10 سنوات، وهي الفترة التي لا تضاهي في الحقيقة أكثر من مجرد دقائق، بالنسبة لمئات الألوف من السنون التي مرت من تاريخ الإنسان على سطح الأرض.

فلا غرو إذن أن يرتفع عدد العاكفون على دراسة النمو السكاني، عندما يتطلعون للمستقبل على ضوء أوضاع الماضي القريب، متسائلين عن سر ذلك، وتداعياته، وإمكانية تدارك ما وقع منه... إلخ.

(2) تقدم البحث في علم الإحصاء: سمح التوسع المسجل في مجال استخدام المسوح الميدانية سواء في مجال تحديد العوامل المؤثرة في معدلات المواليد وتوقيت الولادة... أو غيرها من الجوانب الأخرى، وكذا التطور الحاصل في مناهج وتقنيات البحث والتحليل المنتهجة، كما هو الحال بالنسبة لتحليل اتجاهات الخصوبة، بفعل عمليات الاقتباس والاستعارة والتكامل الناشئ بين العديد من الحقول المعرفية، على نمو وتقدم البحث بما نحو مستويات أكثر دقة ومصداقية، في مجال مقارنة الحقيقة العلمية، وتشجيع تزايد الاعتماد عليها من قبل الكثير من دوائر الحكومية والهيئات الرسمية، لا سيما في مجال القدرة على التنبؤ وفعالية اتخاذ القرار....

(3) التطور العلمي والتكنولوجي: أتاح التطور الهائل الذي حدث في مجال العلوم الطبية منذ مطلع القرن السابع عشر، وما صاحب ذلك من تطور مماثل في مجال العلوم الصيدلانية، من القضاء على الكثير من الأمراض والأوبئة، والتي ظلت متوطنة في الكثير من مناطق العالم منذ عقود طويلة، كأعراض الكوليرا، الطاعون، الملاريا، السل، كساح الأطفال، الحمى القرمزية... والتي ما فتئت تفتك سنويا بأرواح الآلاف من الناس من مختلف الفئات العمرية، الأمر الذي نتج عنه انخفاض محسوس في معدلات الوفيات، في مقابل تزايد تدريجي في مستويات الرعاية الصحية المقدمة، وانسحاب أثر ذلك سريعا على معدلات المواليد، مما تسبب في إحداث تغيرات سكانية عميقة في عدة مجتمعات. وهو ما كان مدعاة لإثارة اهتمام الكثير من المفكرين آنذاك، والذين سارعوا إلى محاولة فهم وتلمس عوامل هذا التغير وإفرازاته اللاحقة...

(4) نشأت هيئات دولية متخصصة: لعب العامل الدولي (الخارجي) دور جد فعال في تعزيز مكانة الديموغرافيا، وتوسيع نطاق انتشارها في الكثير من مناطق العالم لا سيما النامي منه، وذلك من خلال حجم الجهود التي كانت تبذل من قبل الكثير من المؤسسات الدولية المختصة، سواء تلك التي كانت ترعاها منظمة الأمم المتحدة كالمكتب الإحصائي للأمم المتحدة، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للسكان... والتي نجحت في إنشاء مراكز إقليمية للدراسات السكانية في كل من القاهرة، بومباي، سان سلفادور بالشيلى... أو من كانت خاضعة منها لوصاية بعض الدول صاحبت الباع في هذا المجال، كفرنسا، إنجلترا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان... أين استهدفت جميعها من وراء ذلك تحقيق جملة من الأغراض، أبرزها الآتي:

➤ دعم وتعزيز قدرات البلدان من أجل استخدام سليم لبيانات السكانية.

➤ تبادل الخبرات في مختلف جوانب تنفيذ خطط العمل الخاصة بالسكان والتنمية.

✚ اقتراح خطط وبرامج عمل وآليات في مجال التصدي أو تشجيع النمو السكاني.

✚ تقديم الدعم للجهود الخاصة بالتنفيذ جدول أعمال برنامج الأمم المتحدة الخاص بالسكان.

ثالثا. السياق التاريخي لتطور الديموغرافيا: اتسم مسار نشأة علم السكان وتطوره، بتعدد وتنوع

مراحله عبر الزمان والمكان، كما سنتلمس تفاصيله من خلال التناول التالي:

1) في الحضارات القديمة: تشير عديد المصادر التاريخية، إلى أن بدايات الأولى للفكر السكاني

تعود إلى الحضارات الإنسانية القديمة، حيث تضم كتابات تلك الحقب بين ثناياها الكثير من الأفكار المتعلقة ب: وصف السكان، عاداتهم، أشكالهم، كما اهتموا أيضا بعمليات عددهم وتقسيمهم تبعاً لمتغيري الجنس والعمر وغيرها من الجوانب الأخرى، وهو ما يمكن تبيانها من خلال التبع التاريخي التالي:

1.1. لدى الصينيين: اتسم الفكر السكاني لدى قدماء الصينيين، بهيمنة العلاقة بين السكان

والموارد الاقتصادية على حيز كبير من اهتمامهم، حيث تعد الفكرة القائلة بأن الزيادة السكانية السريعة، تؤدي لانخفاض ناتج العامل في المتوسط، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة بالنسبة للسواد الأعظم من السكان، من الأفكار الهامة التي انطوت عليها كتابات كونفوشيوس وعدد آخر من الفلاسفة آنذاك، كما أن مفهوم الحد الأمثل للسكان له جذور عميقة في كتاباتهم، حيث أكدوا على أهمية تحقيق التوازن الأمثل بين الأرض والسكان. كما أبدى الكتاب الصينيون القدماء أيضا بعض الاهتمام بمعوقات نمو السكان، فلاحظوا بأن الوفيات تزداد نتيجة قلة الغذاء، وأن الزواج المبكر يقود إلى ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، وأن الحروب تحد من نمو السكان، وأن تكاليف مراسم الزواج الباهظة تقلل معدلات الإقبال على الزواج... وغيرها من الأفكار الأخرى، إلا أن المواقف من العائلة والزواج كانت تشجع على زيادة السكان.

1.2. لدى اليونانيين: أبدى فلاسفة اليونان الأوائل اهتمام أكبر بوضع سياسات سكانية بدلا

من صياغة نظريات حول موضوع السكان، حيث عالج كل من أفلاطون وأرسطو مشكلة حجم السكان من ناحية الدفاع والأمن والإرادة أكثر من اهتمامهم بعلاقة السكان بالنواحي الاقتصادية، حيث أجمع فلاسفة اليونان في الدعوة إلى ضرورة تحقيق حجم سكاني ثابت وساكن، وذلك لاعتقادهم بأن ثبات السكان يعتبر شرطا أساسيا للمحافظة على الأمن والنظام في المدينة، حيث نجد أن أفلاطون مثلا قد كذب في مؤلفه "الجمهورية" إلى الادعاء بأنه ينبغي على الحكام أن يثبتوا عدد السكان في مدينتهم عند حد أمثل، على أن يعرضوا ما فقد من أقرانهم من جراء الأمراض، أو الحروب، محذرا من مغبة الإفراط في الزيادة العددية عن الحد المقرر له، وذلك بغية بقاء الدولة بحجم المتوسط في عدد السكان، وذلك عن طريق تنظيم عقود الزواج، خوفا من المخاطر المترتبة عن الفقر والجماعة التي تؤدي إلى الموت، وتكون عائقا أمام حكم المدينة حكما عادلا. وفي إطار بحثه عن القوانين التي تؤلف برنامجا

للجمهورية، أقترح أفلاطون أن يكون عدد سكان المدينة في حدود 5040 مواطناً، فإن زاد العدد عن هذا الحد فمن الضروري تحديد النسل من قبل الأسر الكبيرة، وتنظيم المحجرة وتحديد النفوس، وإذا انخفض عن الحد الأمثل، فالواجب تشجيع الزواج بتقديم المعونات والمساعدات والمنح والهبات، وتأسيس دوائر تعمل على منح الجنسية للمهاجرين كأخر إجراء.

أما **أرسطو** فقد كان يرى أن أفضل حجم مناسب للمدينة، هو أن تضم أكبر عدد ممكن من السكان، بحيث تستطيع توفير الحاجات الضرورية لهم، على أن لا تصبح مسألة الرقابة والضبط عسيرتين، ولذلك يجب أن يحدد عدد الأطفال باستمرار، ومن بين العوامل التي تسهم في منع زيادة السكان رمي الأطفال في العراء والإجهاض.

1.3. لدى الرومان: تبلور الفكر السكاني لدى الرومان، انطلاقاً من تصورهم لإمبراطورية مترامية الأطراف بدلاً من الدولة المدينة، لذلك فقد كانوا أكثر اهتماماً بفوائده العسكرية والأغراض المرتبطة بذلك أكثر من أي شيء آخر، ولذلك فقد اظهر الكتاب وفلاسفة الرومان اهتمام بالغ بزيادة السكان، ورفضهم للعزوبية، ونظرتهم إلى الزواج باعتباره أساس الأنسال، لذا فقد كانت التشريعات الرومانية تحت على ذلك، كما هو الشأن بالنسبة لقوانين **أغسطس**، والتي أعطت امتيازات خاصة للمتزوجين وإنجاب الأطفال وحجبتها عن العزاب، وذلك من أجل تشجيع الإقبال على الزواج وزيادة معدلات التناسل.

1.4. في الحضارة العربية الإسلامية: أسهم علماء العرب المسلمون في إثراء هذا الحقل المعرفي، وذلك من خلال جهود أعلامهم وكتابات رحالتهم من شاكلة ما قدمه **ابن بطوطة**، من سرد ولصوف سكان المناطق التي زارها تواليها، وكذا **عبد الحميد الغزالي** الذي اعتبر بأن: "الإنسان هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي"، وأنه ليس هناك مانعاً من زيادة الإنجاب طالما ذلك في صالح الاقتصاد. أما أبرز هؤلاء على الإطلاق فهو العلامة **عبد الرحمان بن خلدون**، والذي قام بجهود معتبرة في هذا السياق، كللت بصياغة اجتهاداته الخاصة في مجال تطور السكان والحضارات، من ذلك قوله: "ولهذا نجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها إلا البسيط، فإن تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها إلى استعمال الصنائع خرجت من القوة إلى الفعل"، كما اعتبر أن الزيادة السكانية عامل مساعد على رفع مستوى المعيشة، وذلك لأنها تسمح بزيادة تقسيم العمل وتنوع أكبر للمهن، وشعور بالأمن عسكرياً وسياسياً وبها يتطور العلم. كما يذهب أيضاً إلى القول بأن عهود ازدهار الدولة تعقبها فترات تدهور، وأن التغيير الدوري في حجم السكان يواكب التقلبات الاقتصادية، فالرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي يؤديان إلى زيادة السكان، من خلال الارتفاع المسجل في المواليد وقلة الوفيات، وفي أعقاب فترات التقدم الاقتصادي هذه يميل الناس إلى حياة البذخ،

فيضطر الحكام إلى فرض الضرائب العالية على رعاياهم، فيكون ذلك بادرة التدهور السياسي والكساد الاقتصادي وقلة السكان، ويعود ذلك إلى هرم الدولة وضعفها.

هذه النظرة السريعة والموجزة، لبعض الاجتهادات التي راجت في الفكر الإنساني على مر الحضارات السالفة، وإن كانت تعكس آراء عامة وغير مؤسسة بشكل أكاديمي، فإنها تعكس وبشكل جلي مدى تجذر الاهتمام بالمسألة السكانية لديهم، وأن مجمل ما أثاروه من قضايا متنوعة أصبح بعد ذلك مواضيع بحث متعددة ومتنوعة تبناها رواد العصر الحديث.

2) المرحلة الثانية: وتشكل البداية الفعلية لعلم السكان، بعد أن أصبحت الأبحاث التطبيقية تشكل المرجعية الأساسية لكل المعارف المتداولة في هذا الشأن، من خلال الجهود المبذولة من قبل مجموعة معتبرة من الباحثين والمهتمين، من ذلك ما بادر به العالم الإنجليزي جون جرانت، والذي يعتبر أول من حاول القيام بأبحاث منتظمة في مجال الديموغرافيا، وذلك في كتابه الصادر في سنة 1662، والمعنون ب: "ملاحظات طبيعية وسياسية حول قوائم الوفيات"، والذي حدد فيها أسباب الوفيات، وتوصل لصياغة مجموعة من التعميمات المتعلقة بالظواهر السكانية كالوفيات، الولادات... كون أن معدات الوفيات المسجلة لم تكن حادثاً عفويا، بقدر ما تميزت بنوع من الانتظام، كما أدرك مدى تأثير الولادات ببعض العوامل الاجتماعية، وكذا الوضع الاقتصادي السائد إلى جانب أنها وقائع حيوية.

وقد جاء من بعده عدد من العلماء الذي أسهموا في تطوير الدراسات السكانية، نذكر منهم كل من الإنجليزي الآخر "ويليام بيتي"، والذي كان لمؤلفه "الحساب السياسي" الصادر سنة 1690، أثر بالغ في تعزيز مكانة الديموغرافيا في الساحة العلمية، وذلك من خلال تأكيده على أهمية المقاييس الإحصائية في حلحلة مشاكل الاقتصاد الوطني، وتوجيه دفة السياسات الحكومية المنتهجة. وهو الذي أهتم فيه بدراسة التنبؤ السكاني، واقتصاديات التحضر، تركيب السكان، القوى العاملة... مبرز من وراء ذلك، أهمية الفوائد المالية والإدارية... للمجتمع الذي يتميز بكثرة عدد سكانه، معتبرا أن قلة السكان هي الفقر الحقيقي.

كما يعتبر جوهان سوسملش (1707-1767) من أبرز الباحثين الديموغرافيين الذين ظهروا في منتصف القرن 18، وهو الذي يعتبر المؤسس الثاني الحقيقي للديموغرافيا بعد "جون جرانت" حيث يعد صاحب أول بحث شامل عن السكان في مؤلفه "النظام الإلهي" والذي لجأ فيه لاستعمال الإحصاءات على نطاق واسع، فجاءت دراسته تطبيقية في تحليلها، ودرس نمط تغير التركيب الجنسي مع تقدم العمر، وقام بحسابات متعددة لمعدلات الولادة والوفاة والزواج... ثم أعقبه الباحث البلجيكي أدلف كتليه (1796-1874) والذي كان يعد من أكثر المتحمسين للدراسات الإحصائية السكانية، فقام بدراسة الظواهر الاجتماعية الإدارية القابلة للإحصاء سواء كانت سوية كالولادات والوفيات والزواج

والمجرة ام غير سوية كالأجرام والانتحار في مختلف الظروف والأحوال، والغاية منها الوصول إلى الكشف عن القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها وفي تأثيرها بمختلف العوامل الاجتماعية. هذه الجهود على أهميتها في لفت الانتباه إلى أهمية دراسة الكثير من الظواهر السكانية التي كانت تعيش على وقعها المجتمعات الغربية آنذاك، إلا أنها لم تكمل بالتوصل إلى تغير وضعه وتحسين مكانته داخلها، وذلك بعدما ظل التحليل السكاني يشهد مسيرة متعثرة وصعبة في الكثير منها، جراء عدم إيلائه الأهمية الكافية على الصعيد الرسمي، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا والتي كان محكوما عليه فيها بالركود، حيث صاحب إعراض السلطات العامة عنه وقلة اهتمام المجتمع بالسكان، موقف سلبي آخر مشابه من الجامعة والتي كان مبعدا عن أسوارها، في حين ظل دوره في الإدارة عاما ومصغرا إلى أبعد الحدود، ولم يكن ممكنا أن يكون للبحث الفردي الصدى الكافي الذي تجده أعمال تخصصات أخرى، وذلك بسبب نقص العدد الكافي من المهتمين بالاكشافات الجديدة التي يحققها هذا العلم، حيث نجد مثلا بأن أعمال **Boeckh** المنشورة في حوالي 1880 والمتعلقة بحساب معدل التكاثر، بقيت في الظل لما يقرب من النصف قرن، حتى أفاض اللثام عنه ظهور **Kuczunski**.

ولم يكن حال هذا التخصص في باقي الدول الأوروبية بوضع أفضل مما كان عليه في فرنسا، ففي إنجلترا مثلا توقف أشغال المجلس الملكي للسكان، من تلقاء نفسه تقريبا بعد أن كانت قد بدأت غداة الحرب فقط، أما في السويد فقد أعلن خلال نفس الفترة أيضا، أن معهد الدراسات السكانية المقترح إنشائه لن يرى النور، وذلك طالما لم يهبط معدل المواليد إلى ما دون حد معين، وهو موقف مشابه لبلد يلغي الطب طالما أن معدل المرض يبقى في مستوى مطمئن، وهو ما يسري أيضا على دول الكتلة الشرقية سابقا، حيث بقي لمدة طويلة مهملا كليا. في حين كان وضعه في بلاد أخرى كألمانيا وإيطاليا أكثر ترديا، وذلك بفعل سوء التوظيف والاستغلال الذي خصص له من قبل النازيين والفاشيين.

إن نتائج إعراض كهذا، ليست بحاجة لإبراز أثرها في عرقلة تطور علم السكان، والعجز عن استقطاب الانتباه المشتت الذي كان متوجها نحو أسعار وقيم البورصة... إلخ، ورغم ذلك استمرت الأحوال المدنية تعد سنويا الإحصائيات الخاصة بحركة السكان، وذلك وسط ترسانة هائلة من الأرقام والجداول والحسابات الأكثر أهمية والأكثر دقة، لكن من دون أن تستعمل حقا وعلى الوجه الأمثل.

3) مطلع القرن العشرين: وتمثل المرحلة الثالثة في مسيرة تطور علم السكان، وشهدت بدايات تشكل المعالم الأولى لهذا الحقل في بعض البلاد الأوروبية على الأقل كما هو عليه الحال في فرنسا، وذلك بفضل أعمال مجموعة من الباحثين على غرار: **L. March** في بداية الأمر، متبوعا بكل من **Michel Haber**، و **Henri Bunle** ثم **Adolphe Landry**... إلخ.

هذا الحضور للديموغرافيا تعزز أكثر بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، بعد أن صحا الضمير الوطني على الصعيد السياسي، وذلك في ضوء التطور التاريخي والعلمي الحاصل، والذي ولد طلبا اجتماعيا واسعا، أجبر الكل على رؤية إعادة إنتاج السكان، كجانب خاص وهام للغاية من النشاط الحيوي للمجتمع، لا سيما في ظل تنامي تأثير ظاهرتين متعارضتين عملتا في نفس الاتجاه، وهما على التوالي: **+** الإقفار السكاني الحاصل في فرنسا وعدد من الدول الغربية الأخرى، والمصحوب بتقدم مجتمعات الكثير من هذه الدول نحو الشيخوخة والانقراض منذ 1939.

+ والتزايد السكاني المفرط في الدول النامية.

هذه المعطيات، عجلت بخروج الديموغرافيا من العزلة والتهميش الذي كان مضروبا حولها، حيث نجحت في ولوج أسوار الجامعات الأوروبية تحديدا منذ أواخر خمسينات القرن الماضي، كما هو عليه الحال بالنسبة لفرنسا، والتي شهدت في البداية إنشاء المعهد الوطني للدراسات السكانية، ومن بعده المعاهد الجامعية الخاصة بتدريس علم السكان، والتي يأتي على رأسها معهد جامعة باريس في سنة 1957، حيث سمحت هذه الأخيرة بسد نقص كبير في مجال المختصين في الدراسات السكانية، بعدما نجحت في تكوين كوكبة من علماء السكان، والذين باتوا يعدون حجة في العالم بأسره، وسمحوا بإبراز ميادين أخرى لتتقيد والبحث السكاني المعاصر، كما هو الشأن بالنسبة ل: **ألفريد سوفي، رولان بريسا Rolana Pressat ...** وتوجيه البعض منهم للإسهام في تكوين مختصين في دول أخرى لا سيما النامية منها.

رابعا. أهمية الديموغرافيا: وتتجسد فيما يلي:

- 1) تسمح بتسليط مزيد من الضوء على المجتمع البشري كالعمر، الجنس، المهنة، الدين، التعليم، الحالة الزوجية، اللغة، محل الولادة... باعتبار أن وصف السكان هو في الوقت ذاته وصف للنظام الاجتماعي.
- 2) التنبؤ والتوقع بمعدلات النمو السكاني في المديين القصير والمتوسط، وهو في ذلك قطع شوطا كبيرا، حيث ظهرت الكثير من التعميمات والمبادئ على هيئة فرضيات ونظريات، على أمل تحقيق رؤيا ديناميكية عن السكان الحاليين وما سيطرأ عليهم من تغيرات محتملة في المستقبل.
- 3) تعتبر مؤشر رئيسي لمعرفة وتقدير حاجيات المجتمع المادية كالصحة، التعليم، قوة العمل... وغيرها من الحاجيات التي لا يمكن الاستغناء عنها، بالنظر إلى دورها المركزي في حياة السكان اليومية.
- 4) تعد مؤشر دال على مستوى الرفاه الاجتماعي، أو الفقر المدقع الذي يكابد ويلاته قطاع واسع من السكان، وذلك في ضوء الكثير من المشاكل الاقتصادية المثارة على مستوى كل دولة.

5) تلعب دور كبير على الصعيد الاقتصادي، حيث تمكن من معرفة عدد السكان النشطين وغير النشطين، وتوزيع القوى العاملة على مختلف الأنشطة الاقتصادية كالزراعة، الصناعة، التجارة... من أجل معرفة وتقدير التوازن من عدمه على مستوى هذه الأنشطة.

خامسا. قائمة المراجع:

- 1) فراس البياتي، مورفولوجيا السكان: موضوعات في الديموغرافيا، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2009.
- 2) فراس عباس فاضل البياتي، الانفجار السكاني والتحديات المجتمعية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 3) مصطفى خلف عبد الجواد، علم اجتماع السكان، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 4) رولان بريس، التحليل السكاني: المفاهيم والطرق والنتائج، ترجمة محمد رياض ربيع، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- 5) عماد مطير الشمري، الجغرافيا السكانية: أسس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 6) علي عبد الرزاق جلي، علم اجتماع السكان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 7) طافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع: دراسة مقارنة، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 10، جامعة بشار، سبتمبر 2010.
- 8) يونس حمادي علي، مبادئ علم الديموغرافيا، دار وائل للنشر، 2010.
- 9) طارق السيد، علم اجتماع السكان، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 10) محمد فاروق الشبول، النمو السكاني والتنمية: من منظور الاقتصاد الإسلامي، دار عماد الدين للنشر، عمان، 2008.
- 11) رافائيل سالاس، المساعدات السكانية العالمية: العشر سنوات الأولى، ترجمة عاكف أبادير النحال، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، 1981.